نَمَاذِج مِنْ سِيميائِيّة النّص عند الفَرَّاء

طـــلال عـــبـــد الـــلـــطـــيـــف الجـــســـار

مدرس، وحدة اللغة العربية، مركز اللغات، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

يُعتبر أبو زكريا الفراء من أشهر نحاة العرب والمعاصرين لسيبويه والكسائي، وله كتاب مشهور باسم"معاني القرآن"، يقوم بتفسير القرآن اعتماداً على اللغة والنحو، إلا أن الفراء وُصف في التراجم بأنه يتفلسف في كتاباته، فما صحة هذه العبارة التي أُطلقت عليه؟ وهل يوجد سبب في وصفه بذلك؟

ومن هنا نحاول في هذا البحث -إن شاء الله- تقديم سبب، وذلك عن طريق دراسة وقراءة جديدة لنصوص الفراء توضح أنه اعتمد أحيانا على المعنى والنص في توضيح هدفه، والذي نجده في استخدامه ببراعة لمصطلحات دقيقة وخفية سقطت من تاريخ النحو العربي؛ لأن التحليل النحوي التقليدي لم يكن قادراً على الكشف عن مواطن هذه الدقائق.

ولأجل ذلك اعتمدت على المنهج السيميائي وتحليل الخطاب في ضوء النظرية التداولية لتفسير المقصود بالفئتين النحويتين عنده، وهما مصطلح "غير مصمود له" وكذلك المصطلحان المتزاوجان "مؤقت وغير مؤقت"، ومن ثم آمل أن أستطيع من ذلك توضيح فلسفة الفراء في الاعتماد على النص في توضيح فكرته من هذين المصطلحين.

ومن ذلك -على سبيل المثال - لماذا تنتمي كلمة "الذي" إلى فئة المؤقت في تنسيق وغير المؤقت في تنسيق آخر عند الفراء؟

وكانت ثمرة ذلك بيان استخدام الفراء المصطلحيْن السابقين لتوضيح ظاهرة لغوية معقدة؛ مما يقدم خطوة في محاولة فهم وصف بعض النحويين اللاحقين له بـ"المتفلسف"؛ ظناً منهم أنه يستخدم مصطلحات مختلفة مناكفة للآخرين، وهذا في الحقيقة غير صحيح.

تقديم

يحاول هذا البحث أن يقدم قراءة جديدة في نصوص الفراء، ودراسة لغوية حديثة في فهم مصطلحاته؛ فيشتمل على اظْهار وتحليل لبعض من نماذج سيميائية النص عند الفراء في كتابه الشهير (معاني القرآن)، لنوضح أنه كان من الذين يولون المعنى أهمية كبيرة في فهم النصوص اللغوية وتحليلها وتكوين الفئات النحوية، ولا يقف عند التحليل النحوي أو اللغوي فقط، "والفراء حمل العربيّة على الألفاظ والمعاني، فبرع واستحق التّقدِمة"[1]؛ لأجل هذا ظهرت عنده بعض المصطلحات الإِبْدَاعِيّة الفَذّة -كما أصفها-، التي لا يمكن تفسيرها ضمن دائرة البحث النحوي الخالص، بل أزعم أنه لم يتم تفسيرها منذ زمن الفراء بشكل دقيق ورصين؛ وذلك لخفائها أو غموضها بتعدد سيميائيتها الدلالية المُنبثقة من النص والمتعلقة به والدائرة في فلكه.

ومما هو جدير بالذكر أن بحوث السيميائية في اللغة العربية -وفق ملاحظتي- قد غلب عليها التنظير والشرح، وقلما وجدنا بحوثاً لغوية ترتكز عليها في بحثها، بينما ظهرت بحوث جديرة بالقراءة في الدراسات الأدبية والنقدية معتمدة على السيميائية، وأما في هذا البحث فلا نقدم تنظيراً أو شرحاً بل نحاول الكشف عن بعض مقاصد الفراء الدقيقة في نصوصه -إن شاء الله- باستخدام المنهج السيميائي؛ أي علم العلامات (Semiotik) وتحليل الخطاب (Diskursanalyse) في ضوء النظرية التداولية التي تدرس النص أو الخطاب وعلاقته بالسياق المستخدم (Pragmatik in der linguistische Analyse).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا توجد -بحسب علمي- دراسات أو أبحاث قريبة - كما جاء في هذا البحث - من تفسير لبعض مصطلحات الفراء وبيان المقصد منها بحسب المنهج السيميائي والتداولي المتبع، لكن هناك دراسات قد أفادت بشكل عام في تبلور فكرة هذا البحث والهدف منه، ومنها على سبيل المثال:

- Kinberg, Naphtali: A Lexicon of al-Farraa's Terminology in His Quran Commentary
- Owens, Jonathan: Early Arabic Grammatical Theory Heterogeneity and Standardization.
- Talmon, Rafael: The Philosophizing Farraa.

1 - الفراء والتفكير الفلسفي

إن من أهم مصـادر علم النحو العربي كتاب (معاني القرآن) لأبي زكريا يحيى الفراء –رحمه الله– الذي يعتمد فيه على علوم اللغة المختلفة لتفسير آيات القرآن، إلا أن مما يتميز به أبو زكريا يحيى الفراء (207/ 822) في كتابه (معاني القرآن) اهتمامه بالتفكير السيميـائي بجانب علوم اللغة الأخرى كالنحو واللغة، لذلك نجد خلال تفسيره لآيات القرآن عدة مصطلحات لا يمكن تفسيرها ضمن نطاق البحث النحوي التقليدي، بل إن هذه المقولات أو المصطلحات هي متعلقة تماماً ببنية الخطاب، ومن ثم لا يمكن أن ننفتح عليها ونصل إلى دلالتها إلا من خلال تحليل الخطاب (Diskursanalyse)، وهو ما يطمح إليه هذا البحث بل هو هدف من أهدافه؛ أي استخدام مناهج البحث الجديدة في الدرس اللغوي لإعادة النظر في التراث اللغوي العربي القديم وكشف بعض عناصر القوة المختبأة فيه، موضحاً أن بعض علماء العربية المتقدمين لم يقف عند التحليل اللغوي على نحو الجملة[2] فقط بل اعتمد على الدلالة والنص في توضيح فكرة أو مصطلح. إلا أن علم تحليل الخطاب –مِشْرَطُ البحث هنا– في الحقيقة مصطلح جامح ذو استعمالات عديدة؛ فهو يهدف إلى دراسة البنية اللغوية على مستوى يتعدى الجملة إلى مستوى أوسع كالحوار اللفظي بين الناس أو النص مهما كان طوله، من أجل ذلك فهو يتقاطع مع كثير من الأنشطة في الدرس اللساني، وهو ما يجعله من الصعوبة بمكان، كالتداولية، السيميائية، الاجتماعية، النفسية والأسلوبية وغير ذلك في محاولة منه لتحليل وفك شفرة الخطاب من أجل فهمه على نحو دقيق، ومن أهم هذه المناهج أو المستويات التي يعتمد عليها تحليل الخطاب (التحليل السيميائي) أو علم السيميائية (السيمانطيقا) المتعالق والمترابط معه [3]، والذي يُتوقّع منه أن يُرشدنا إلى كيفية تأويل الجمل والخطاب، لأن من واجباته صياغة الشروط التي تجعل الأساليب والتعابير والأقاويل ذات دلالة [4]؛ مما يؤدي إلى اتساق الخطاب وتنظيمه، وهذا هو هدف السيميائية التي تهتم ببناء إنتاج الخطابات، على عكس اللسانيات التي تهتم بتحليل الجمل والمفردات.

وبما أن بوادر التفكير السيميائي قد ارتبط كثيراً بالتأمل والتفكير العقلي الفلسفي، وفي مختلف مظاهر العلامات الإنسانية، فقد شكل ذلك إرهاصاً أولياً وجد صداه فيما توصل إليه الدرس السيميائي الحديث؛ حيث "شكلت العلامة وعلاقتها بالمعنى هاجساً معرفياً

راود المفكرين والفلاسفة القدماء منذ أن بدؤوا يتأملون في طبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والفكر وبين الصور والأشياء من جهة وبين الكلمات والأشياء من جهة أخرى" [5]. إذاً، فإن مفهوم العلامة (الدال والمدلول) لا يبقى وقفاً على اللسانيات والسيميائيات الحديثة فقط، بل نجده يضرب بجذور عميقة في تاريخ الفكر الفلسفي واللغوي معاً. ولأجل هذا الارتباط بين الفلسفة والسيميائيات فلا غرابة – إذاً – حين نجد من يصف الفراء عالم النحو واللغة بـ "المتفلسف" أيضاً؛ فقد ذكر –على سبيل المثال– القفطي في ترجمة الفراء قولاً مهماً لأبي العباس أحمد بن يحيى والمعروف بثعلب (291/ 904) حول الفراء يستحق التَفَكُّرَ: "وكان الفراء يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته، حتى يَسْلُك في ألفاظه كلام الفلاسفة"[6]. ومع أن هذه المقولة قد استشهد بها أيضاً كثير من كتاب السير، كابن النديم، وياقوت البغدادي والزبيدي والأنباري والقفطي والسيوطي [7] دائماً عند تناول السيرة الذاتية لـ "الفراء"، فإنني لم أجد أثراً لهذه المقولة في كتب ثعلب المنشورة، وهي "مجالس ثعلب"، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، أو "الفصيح"، تحقيق د. عاطف مدكور، أو "قواعد الشعر".

على أية حال يجب ألا تمر عبارة ثعلب السابقة عن القفطي مروراً سريعاً؛ لأنها تمس واقعاً حول الفراء، ومن ثم ينتج عنها سؤال مهم: أقصد ثعلب من هذه العبارة عتاباً للفراء؟ أم انْتِقاصاً؟ مع العلم أن عبارات المديح والإطراء التي يحملها ثعلب للفراء والتي نقلها كُتاب التراجم كبيرة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقوم بتوجيه تلك العبارة ومحاولة توضيحها بما يلي:

1 – عبر ثعلب –ربما – عن رأيه بصراحة على أساس انطباعه الخاص وتحليله لكتابات "الفراء"، وليس على أساس رأيه في السيرة الذاتية للفراء.

2 – لم يكن قول ثعلب عتاباً للفراء بقدر ما كان وصفاً لحقائق.

3 – ذكر القفطي في ترجمة ثعلب أنه قرأ وحفظ كتب الفراء، لذلك تأتي عبارة "يسلك في تصانيفه" كمفتاح السر هنا؛ أي بمعنى أن ملاحظة ثعلب لم تتطرق إلى ظاهرة هامشية في كتابات "الفراء" بل على الإجمال.

4 – لا نعرف في الحقيقة الكثير عن المرجعية المعرفية لثعلب في الفلسفة ومع

ذلك يمكننا افتراض أن بعض الألفاظ في كتابات "الفراء" بدت غير نحوية لسمعه؛ مما جعله لأجل ذلك يصنفها على أنها منتمية لميدان الفلسفة لا النحو، ولذلك لو قلنا إنه يقصد ألفاظاً محددة في كتابات "الفراء" على أنها غير نحوية لكان هذا يعني أنها تنتمي إلى مصطلح فني غريب عن علم النحو لكل من الكوفة والبصرة [8].

على كل حال إنه من الصعوبة بمكان تعيين وتعريف الأسباب التي دعت ثعلب لهذا القول، خاصة أنه لا توجد أية دلائل أو آثار فلسفية قاطعة فيما وصل إلينا من الفراء، فعلى سبيل المثال يذكر (Michael G. Carter) أنه لم يجد آثاراً للتعليم الفلسفي عند الفراء، واستنتج أن هذه الأقوال كانت ربما نوعاً من التهم تستهدف النحويين أحياناً [9]، بينما تحدث المخزومي عن الفلسفة الكلامية التي قد تُستنبط من أسلوب الفراء أحياناً في المناقشات والعروض. إلا أنه بعد النظر والبحث في كتاب معاني القرآن للفراء يمكن القول هنا: إني أزعم أن سبب مقولة ثعلب تلك، إلى جانب ما يُنسب إلى الفراء من صعوبة تقع غالباً في بعض مصطلحاته المتعددة، التي هي في الحقيقة مصطلحات سيميائية براجماتية بحسب ما تَكَشَّفَ لنا، والتي ربما آنذاك لم يُفهم الدقة في استخدامها؛ لأنها تقوم على العناية بالمعنى والنص وليست نحوية قاطعة، ومن ثم لا تُستوضح إلا من خلال النص كاملاً والربط بين أجزائه، وهذا ما نريد أن نتطرق إلى بعضه بل هو ما دعانا إلى هذا البحث.

2 - نماذج من سيميائية النص عند الفراء

2-1 مصمود له أو غير مصمود له

استخدم الفراء هذا المصطلح أربع مرات فقط في كتابه كاملاً وهو في صدد شرح بعض الحالات الإعرابية، فإذا أردنا بداية أن نفسر هذا المصطلح ونعرف المقصود منه، فإنه ليس من السهولة بمكان؛ لأن هذا المصطلح وحده أولاً لا يشير إلى دلالة نحوية معينة ولا يُستبان منه شيء واضح إذا نظرنا إليه وحده؛ مما يُضفي عليه غموضاً، أضف إلى ذلك أن هذا المصطلح ليس ضمن مصطلحات النحو العربي، سواء التي عُرفت ضمن إطار مصطلحات النحو العربي المنتشرة بين الدارسين أو حتى التي لم يُكتب لها الانتشار كثيراً إلا أنها أيضاً فُسرت وحُددت، وتم معرفة المقصود منها، على سبيل المثال لا الحصر: الفعل الدائم

(أي اسم الفاعل)، العماد (ضمير الفصل)، الترجمة أو التكرير أو التفسير (البدل)، التشديد (التوكيد)، الصفة (حروف الجر).

أما هذا المصطلح (غير مصمود له) في حالة النفي كما يُفهم منه، أو (مصمود له) في حالة الإثبات فلا يوجد تعريف علمي دقيق له لا عند الفراء ولا عند من بعده من النحويين سواء من الكوفة أو غيرها (نُناقش هذا لاحقاً بإذن الله)، ومن ثم لا يملك فئة نحوية (syntaktische Kategorie) توضح معناه، مثلاً على غرار المفعول به (Objektsakkusativ) ، المفعول فيه (Adverbialer Akkusativ) أو الحال (Zusatndsakkusativ) إلخ، بل لا تبين متى أو أين يُمكن استخدامه. وأما الفئة المعجمية (lexikalische Kategorie) لمصطلح (غير مصمود له) فلا توضح أيضاً بشكل كافٍ مراد الفراء من استخدامه (كما سيأتي لاحقاً).

بالإضافة إلى ذلك أنه بعد النظر في أمثلته الأربعة المختلفة عند الفراء نجد أن هذا المصطلح يشمل أو يشير إلى أشياء متعددة ومختلفة بل غير متفقة، منها: (محدد وعام، مفرد وجمع، معرفة وغير معرفة). فضلاً عن ذلك لا يختص هذا المصطلح بحالة إعرابية واحدة، كالرفع أو النصب أو الخفض، ونعرض بدايةً نصوص هذه الأمثلة الأربعة كاملة، ثم نبدأ في محاولة تحليلها، ومن الجدير بالذكر أنه خلال هذه الأمثلة استخدم فيها كثيراً مصطلح (غير مصمود له)، وجاء مرة واحدة فقط مصطلح (مصمود له):

1 – جاء هذا المصطلح أولاً في إعراب الآية السابعة من سورة الفاتحة، فيذكر الفراء في شرح آية (غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) النص التالي كاملاً: "بخفضِ (غير)؛ لأنها نعت للذين، لا للهاء والميم من (عليهم). وإنما جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفة، لأنها قد أُضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له ولا الأول أيضاً بمصمود له؛ وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمر إلا بالصادق غيرِ الكاذب؛ كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب" [10].

2 – ويذكر في سورة هود الآية السابعة والعشرين: "ولا يُقال للمعرفة أو الكناية أحد إذ شاكل المعرفة كأنه ليس في الكلام[11]؛ ألا ترى أنك تقول: ما مررت بأحد إلا بزيد (فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد)؛ لأن أحدًا لا يُتصور في الوهم أنه مصمود له [في نسخة أخرى معمود له]. وقبيح أن تقول: ليس أحد مررت به إلا بزيد؛ لأن الهاء لها صورة كصورة

المعرفة، وأنت لا تقول: ما قمت إلا زيد، فهذا وجه قُبحه" [12].

3 – وأما في سورة السجدة الآية الثامنة عشرة فنقرأ ما يأتي: "وقوله:﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ ﴾ ولم يقل يستويان؛ لأنها عام، وإذا كان الاثنان غير مصمود لهما ذهبا مذهب الجمع، تقول في الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر فلا تُسَوِّيَن بينهم وبينهما، وكل صواب [13].

4 – ويشرح في سورة التين: "فإذا كان الواحد غير مصمود له، رجع اسمه بالتوحيد وبالجمع كقوله ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [14].

2-1-1 - تحليل أمثلة مصطلح (غير مصمود له)

أما في المثال الأول فيتضح – بحسب رأي الفراء – أن كلمة (غير) وهي نكرة في ذاتها[15] جاز أن تكون نعتاً؛ (أي صفة) للاسم الموصول (الذين)، وكما هو معلوم بأن الأسماء الموصولة من المعارف، لذلك وصف الفراء (الذين) بأنها معرفة، وأما هذا الجواز فهو يعود إلى سببين، **فالأول** على الرغم من أن كلمة (غير) نكرة فإنها أُضِيفت إلى كلمة تحمل حرف التعريف "أل"؛ لذلك فهي بدل كلمة معرفة وليست نكرة؛ أي (المغضوب)، **والثاني** هو أن هذا المضاف إليه أي (المغضوب) ليس بمصمود له، ولا الأول بمصمود له. والفراء يقصد من هذا الشرح هو أن كلمة (المغضوب) ليست مصموداً لكلمة (الذين)، وكذلك الكلمة الأولى (الذين) ليست مصموداً لكلمة (المغضوب).

إلى هنا ينتهي شرح أبي زكريا الفراء لهذه الآية إلا أننا لم نتبين بعد معنى أو دلالة مصطلح (مصمود له)، لكن عند إعمال الفكربحسب ما هو متوافر من أدلة في خطاب الفراء، فيمكن القول إن مصطلح (غير مصمود له) أشار أولاً في هذه الآية إلى عنصرين أو فئتين نحويتين:

أ– الاسم الموصول (الذين)، وصفاته هي ← جمع

← معرفة

← غير معين أو مُشار إلى أحد بعينه

وأما بالنسبة إلى الاسم الموصول (الذين) هنا فهو يحتاج إلى مزيد من التفصيل؛ أي بالتأكيد مع كونه معرفة بسبب الصلة، ومن ثم فهو يُشير إلى صراط أو طريق المؤمنين، إلا أنه قريب من النكرة هنا أيضاً، والسبب على الرغم من أنه قصد المؤمنين فإنه لم يُحدد أحدًا منهم بعينه أو برأسه، ولفظ المؤمنين يدل على الجمع والعموم والاستغراق الجنسي الحقيقي أي كل المؤمنين؛ لأجل ذلك جاء في الدر المصون " الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فلذلك عومل معاملة النكرات" [16].

ب- كذلك إلى (المغضوب) وصفاته هنا ← مفرد

← معرفة (بسبب وجود أل التعريف)

← غير معين أو محدد لأحد بالضبط

إذًا - وفق المثال الأول - أشار مصطلح (غير مصمود له) إلى الجمع والمفرد على السواء، ولم يختص بأحد منهما، ثم اتفقا في الصفات الأخرى.

أما في المثال الثاني فنقرأ أن قولك (ما مررت بأحد إلا بزيد) لا تعني إلا تفسيراً واحداً وهو (ما مررت إلا بزيد)، وعلى هذا فـ(أحد) لا يمكن بأية حال أن تكون مصموداً له، كما وضح الفراء، ومن ثم نستنتج أنها غير مصمود له، فيمكن عندئذ أن نصف هذا الموصوف (أحد) على النحو الآتي:

← مفرد

← نكرة

← غير معين أو محدد لأحد

وهذا المثال يوضح أن (غير مصمود له) لم يقتصر وصفه على المعرفة، كما في المثال الأول، بل وُصفت حتى النكرة به، كذلك نستنتج من ملفوظات الفراء هنا علاقة بين (زيد) المعرفة و(أحد) النكرة، حين المقارنة بينهما أو التوضيح أن (أحد) لا تعادل (زيد).

وأما زيد فيمكن أن نصفها: ← مفرد

معرفة ←

معين و محدد ←

أما المثال الثالث فنجد أن الفراء وصف كلمتي (مُؤمناً) و (فاسقاً) بأنهما غير مصمود له، وعلى هذا فيمكن -كما وضّح-أن تستخدم لها الجمع (يستوون) إلا أن المثنى أيضاً جائز استخدامه ألا وهو (يستويان)، وبما أن إشارة الفراء صريحة لهذين اللفظين بأنهما غير مصمود له، فيمكن تحليل ذلك بما يأتي:

مؤمناً ← مفرد

← نكرة

← غير معين أو محدد

فاسقاً ← مفرد

← نكرة

← غير معين أو محدد

ونلاحظ هنا أن الفاعل المفرد (Subjekt) الموصوف سواء بالإيمان أو الفسق بأنه غير مصمود له، فجاز -بحسب رأي الفراء-استخدام الجمع (يستوون) لهذا الفاعل المفرد[17]، وعلى هذا فمصطلح (غير مصمود له) لا يختص بمفرد أو جمع بل يمكن أن يشمل كليهما، وهذا يؤكد ما جاء في الأمثلة السابقة أيضاً.

مؤمناً وفاسقاً ⟵ الخبر: لا يستوون أو لا يستويان. كلاهما جائز؛ لأن الفاعل "غير مصمود له"، كذلك قدم الفراء مثالاً آخر لنا لتوضيح هدفه وهو قوله: (ما جعل الله المسلم كالكافر فلا تُسَوِّيَن بينهم وبينهما).

وفي المثال الأخير لهذا المصطلح يعيد أو يكرر الفراء رأيه؛ أي إن جاء الفاعل غير مصمود له فإنه يمكن عندئذ استخدام الإفراد أو الجمع له، لكن من الجدير بالذكر هنا أن

مصطلح (غير مصمود له) يشير إلى الفاعل وهو ضمن جملة وليس إلى كلمة كما في الأمثلة السابقة:

الـذي جـاء بالصِّدْقِ (مفرد غير مصمود له)	وصدَّق به (مفرد غير مصمود له)	الخبر: "أولئك هم المتقون" أو ذلك هو المُتّقِي. كلاهما جائز؛ لأن الفاعل غير مصمود له

في الواقع بعد بيان هذه الأمثلة التي يختص بها مصطلح (غير مصمود له) أو (مصمود له)، نجد أنه يشمل صفات متناقضة من أقسام الكلم، فهو يُطلق أو يُشير، بحسب أمثلة الفراء، على المعرفة والنكرة، المفرد والجمع، الكلمة والجملة، ومن ثم يأتي السؤال الذي لا مفر منه في تحليلنا لنصوص الفراء، كيف يمكن لنا أن نفهم مصطلح (غير مصمود له) فهماً منضبطاً؟ أو نستنبط إمكانية استخدامه استخداماً صحيحاً؟ خاصة أن الفراء لم يقدم لنا للأسف توضيحاً له، كما هي عادته في غالب مصطلحاته في المعاني، وأزعم أن غالب بل جميع النحويين بعده لم يقدموا أيضاً توضيحاً لهذا المصطلح، بل ولا استخداماً له (كما سيأتي بإذن الله). لأجل ذلك يأتي التساؤل هل يكون إِدْراك أو مَعْرِفَة هذا المصطلح على صعيد (المعجم) "lexikalische Kategorie"، أم على (النحو) "syntaktische Kategorie"، أم (السيميائية)"Semiotik"، أم (التداولية)"Pragmatik"؟

في البداية إذا حاولنا تفكيك هذا المصطلح من الناحية المعجمية ، فنجد أن ابن منظور في كتابه لسان العرب يذكر الآتي: (صَمَدَهُ يَصْمِدُهُ صَمْدًا، وصَمَدَ إليه، كلاهما بمعنى: قَصَدَهُ. وتَصمّد لَهُ بالعصا: قصد.) [18]،[19]، أما في أحد معاجم العربية الحديثة فنقرأ أن كلمة صمد وردت مرتين، هما [20]:

1 – (صمد، يَصْمِد، ويُصْمَد صمداً) صمده أو له أو إليه: قصده. صمد الأمر: اعتمده. صمده بالعصا: ضربه بها.

2 – (صمد، يصمد، صمداً وصموداً) ثبت: صمد الجيش أمام هجمات الأعداء.

فيتبين لنا أولاً من هذا التعريف المعجمي أن كلمة (صمد) في حالة الإضافة مع

الضمير أو إذا تعلق بها جار ومجرور مثل (إليه، له) فإنها تعني حينئذ "قصد". أما إن جاءت الكلمة وحدها بلا إضافة أي (صمد) فتعني- على الأغلب- ثبت أو قاوم.

إذاً، هل يمكن القول إن الفراء أراد من هذا المصطلح باختصار أن يستخدم (مصمود له) للإشارة إلى شيء محدد أو شخص معين أو مجموعة من الأشياء المحددة فقط؛ أي ما هو أقرب إلى المَعْرفة، بينما يستخدم مصطلح (غير مصمود له) لشيء غير محدد أو معين؛ أي ما يُفيد النكرة والعموم؟ وهل يمكن الاكتفاء بهذا التفسير بحسب المعنى المعجمي في تعريف هذا المصطلح؟ أي بمعنى هل هذا هو الهدف المقصود عند الفراء حين استخدم هذا المصطلح؟ ومن ثم هل في الإمكان إسقاط أو تطبيق هذا المعنى على الأمثلة الواردة في استخدام هذا المصطلح؟

فإن وجد بعض النحاة أن مقصود الفراء من هذا المصطلح يقف عند المعنى المعجمي فقط، كما ذهب إليه محققا كتاب معاني القرآن للفراء – الأستاذان الكريمان محمد النجار وأحمد يوسف -رحمهما الله- (يأتي لاحقاً تفسير ما ذهبا إليه)، فإن Jonathan Owens قد وضح في معرض كلامه عن منهج الفراء "أنّ إدراك بعض مصطلحات الفراء قد لا يقف عند التحليل النحوي التقليدي" [21] ، ولأجل ذلك ينبغي لنا إعادة النظر في هذا المصطلح باستخدام مناهج بحث جديدة تختلف عن تحليل الجملة التقليدي، لعلنا نصل إلى تعريف مُنضبط لهذا المصطلح، وتحديد دقيق لوظيفته.

في الحقيقة إن ما ذهب إليه Owens على قدر كبير من الصحة؛ فبعد الملاحظة والمقارنة بين الأمثلة يتبين أن الاقتصار على المعنى المعجمي غير وافٍ في بيان وظيفة هذا المصطلح، على الرغم من أنّ المعنى المعجمي يمتلك شقاً في بيان معنى (غير مصمود له)، إلا أنه لا يوضح الهدف من استخدامه، على سبيل المثال متى أو كيف؟ فنحن لا نجد مساراً واضحاً في تطبيقه وفق الأمثلة عند الفراء، كما ذكرنا سابقاً (أي يُطلق أو يُستخدم على المعرفة والنكرة، المفرد والجمع، الكلمة والجملة)، ومن ثم يحق لنا السؤال أيوجد على الأقل ضابط في استخدام هذا المصطلح عند الفراء أم أن الفراء ذا النزعة الفلسفية النحوية الذكية قد استخدمه مصادفة وبلا أي تفكير مسبق؟ وهذا ما نستبعده تماماً بالنظر إلى عقلية الفراء وتفكيره المنهجي، ثم هذا أيضاً ما يحملنا على القول؛ هل كان الفراء نفسه يملك تفسيراً لهذا المصطلح لو جاءه

سؤال من أحد الحاضرين حوله؟ ثم إذا كان الفراء قد استخدمه مصادفة فلماذا جاء في أربعة مواضع ولم يكتف بموضع واحد مثلاً؟ وأخيراً إن كان هناك دلالة أخرى لهذا المصطلح فما هي؟ وكيف نصل إليها؟

في الحقيقة -كما أرى- أن تفسير المعنى المعجمي لمصطلح الفراء (مصمود له) أو (غير مصمود له) قاصر عن بيان وظيفته التي أرادها الفراء منه، بل إن من يتأمل ويدقق في أمثلة مصطلح (مصمود له) أو (غير مصمود له) يتبين له أن أمثلة هذا المصطلح عند الفراء لا تقف عند حدود المعنى المعجمي تماماً أو توضح وظيفته بدقة؛ فلقد أطلق الفراء على كلمتي (مؤمن وفاسق) غير مصمود له، وهما نكرتان، لكن في المقابل أطلق أيضاً على كلمتي (الذين والمغضوب) غير مصمود له، وهما معرفتان، في حين رأينا أيضاً في المثالين الثالث والرابع أن الفراء أطلق على الفاعل المفرد (غير مصمود له)، لأجل ذلك جاز أن يأتي الخبر في حالة الجمع!

وأما من ناحية التحليل النحوي فمصطلح (غير مصمود له) غير معروف اصطلاحياً في تاريخ النحو العربي، ومن ثم لا يملك فئة نحوية (syntaktische Kategorie) توضح معناه أو تفسر وقت استعماله في النص.

إذاً، هل أراد الفراء مخاتلة قراء كتابه بهذه المصطلحات لإبراز عضلات فلسفية كلامية عليهم في خطابه تجعلهم في حيرة من أمرهم؟؛ مما دعا الإمام ثعلب أن يصفه لاحقاً بما ذكرناه في المقدمة، أو ربما كان الفراء من البساطة بمكان أن يستعمل مصطلحاً يمكن إطلاقه على عدة أقسام متناقضة في الكلم بلا توظيف منضبط له! لذلك كان الهدف من تحديد صفات كل كلمة أُشير إليها آنفاً بهذا المصطلح وقت عرض الأمثلة لمصطلح (مصمود له) أو (غير مصمود له)، هو أن نتبين مقدار الخطأ في الاكتفاء بالتعريف المعجمي لهذا المصطلح خلال الدرس النحوي عند الفراء.

2-1-2 تفسير مصطلح (غير مصمود له)

لم يبق لنا على أية حال إلا أن نلجأ إلى النص نفسه، الذي جاء فيه مصطلح (مصمود

له) أو (غير مصمود له) محاولين بشتى الطرق استنطاقه واستيضاح معنى هذا المصطلح منه، ولا شك أن النص قادر على ذلك، فهذا المصطلح برز من خلاله، لذلك لن نجد أحداً يرشدنا إلى معنى (مصمود له) أو (غير مصمود له) خيرًا من النص بإذن الله، ولكي نكشف عن نص الفراء بشكل جيد آوينا إلى "السيميائية"، التي تبحث عن المعنى، من خلال بنية الاختلاف ولغة الشكل وحصر بُنى الدلالات والجمع بينها، وهي -أي السيميائية- لا تهتم بقائل النص، بقدر ما تحاول الإجابة عن سؤال واحد، وهو كيف قال النص ما قاله؟ ومن أجل ذلك يُفَكّك النص ويعاد تركيبه من جديد مستعيناً بعدة علوم، منها علم تحليل الخطاب[22]. ولأجل ذلك يتطلب علينا أولاً معاينة نص الفراء كاملاً، وألا ننظر إلى هذا المصطلح معزولاً عن النص، أضف إلى ذلك أن نتأمل الأمثلة الأربعة لهذا المصطلح تأملاً دقيقاً؛ لأنه قد يوجد رابط ما يجمع بينها.

استخدم الفراء في الحقيقة وسائل ربط مختلفة، صنعت بين جمل النص علاقة مهمة، وهذه العلاقة تفيد في تفسير النص[23]. ومن وسائل الربط في النص؛ الإحالة خارج النص "Exophorische Referenz"، وهو الإتيان بضمير غائب لغير مذكور في النص، غير أنه يمكن تعرفه من خلال سياق الموقف، وهذا ما وجدنا مع مصطلح الفراء (غير مصمود له)، لذلك إن أول خطوة في كشف السر عن مصطلح (غير مصمود له)، ومحاولة معرفة ماهيته ومتى يمكن استخدامه قد تكمن في معرفة إحالة ضمير الغائب (له)، الملازم لهذا المصطلح على الدوام، سواء في الإيجاب أو النفي، لهذا نقرأ (مصمود له) أو (غير مصمود له).

فحرف اللام هو حرف جر يدل هنا على الاختصاص، وأما ضمير الغائب الهاء فهو إحالة إلى غائب غير موجود في النص، ومعنى هذا أن الكلمة التي تُوصف بأنها (غير مصمود له) لا تملك علاقة مع هذا المحال إليه الغائب، وأما الكلمة التي تُوصف بأنها (مصمود له) فتشير إلى علاقة ما مع هذا الغائب.

فإذا ما جوّدنا النظر في هذه الأمثلة الأربعة مرة أخرى بعد أن قدمنا شرحاً سابقاً لها، وجدنا ما يأتي:

1- ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

قال الفراء هنا:

و (المغضوب) ليس بمصمود له، ولا (الذين) بمصمود له.

في المثال الأول الذي وضح فيه الفراء أنه جاز أن تكون "غير" النكرة نعتاً لكلمة "الذين" المعرفة؛ لأنها قد أضيفت إلى كلمة "المغضوب"، بالإضافة إلى ذلك أن كلمة "المغضوب" ليست مصموداً لكلمة "الذين" والعكس صحيح[24]. فالملاحظة المهمة هنا هي أن هذا المصطلح تم استخدامه للإشارة إلى علاقة ما بين متضادين، هما:

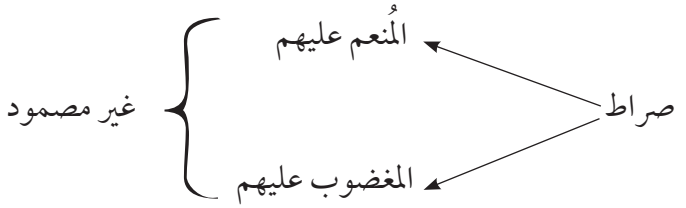

2- ولا يُقال للمعرفة أو الكناية أحد إذ شاكل[25] المعرفة كأنه ليس في الكلام؛ ألا ترى أنك تقول:

ما مررت بأحد إلا بزيد (فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد)؛ لأن أحداً لا يُتصور في الوهم أنه مصمود له.

وأما في المثال الثاني فالكلمة المشار إليها سابقاً هي (أحد) وهي نكرة، وأما الكلمة اللاحقة فهي (زيد) وهي معرفة، لذلك وجدنا تعليق الفراء يوضح أنه لا يمكن أن نتوقع أن هذه النكرة مصمود للمعرفة؛ أي مرتبطة بها، من ثم جاء مصطلح (غير مصمود له) للدلالة على كلمتين، إحداهما نكرة والأخرى معرفة.

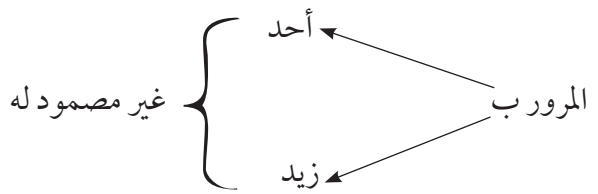

3 – "وقوله:﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ ولم يقل يستويان؛ لأنها عام، وإذا كان الاثنان غير مصمود لهما ذهبا مذهب الجمع.

وأما في المثال الثالث فاستخدم الفراء مصطلح (غير مصمود له) لكي يشير إلى كلمتي (مؤمن) و (فاسق) وهما أيضاً كلمتان متضادتان.

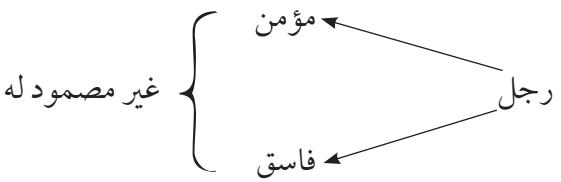

4 – فإذا كان الواحد غير مصمود له، رجع اسمه بالتوحيد وبالجمع كقوله ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾.

وأما في المثال الرابع فنجد أن هذا المصطلح جاء للمقارنة بين جملتين وبيان الحال فيهما، (فالذي جاء بالصدق) أي سابقاً لم يكن مصدقاً، فهو جاء بالصدق بعدما كان مكذباً له، ثم أصبح من المصدقين كما نقرأ في (وصدق به).

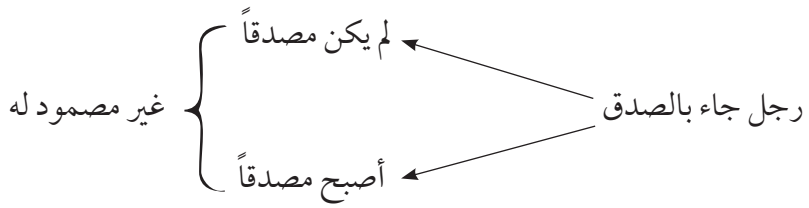

على هذا الأساس، ومن خلال الأمثلة الخاصة بهذا المصطلح أيضاً فإنه عندئذ يمكن القول إن الفراء استخدم مصطلح (غير مصمود له) بين متضادين دائما، سواء كلمتان أو جملتان متضادتان؛ وذلك للمقارنة والربط بين عنصرين نحويين بغض النظر عن التعريف والتنكير بينهما، سواء معرفتان متضادتان، أو نكرتان متضادتان [26]، أو معرفة ونكرة متضادتان [27]؛ بحيث نجد إلى جانب ذلك أن المعطيات الدلالية لأحد العنصرين تُؤثر على العنصر الآخر. ومما يؤكد ما وصلنا إليه في معنى هذا المصطلح هو التعمق في ما ذكره الفراء مباشرة بعدما ذكر المثال الأول في سورة الفاتحة[28]:

(**1** – أ) "وهي في الكلام بمنزلة قولك **لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب**؛ كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب".

يقدم الفراء هنا مثالاً يحاول توضيح معنى (غير مصمود له)، فيصف "الصادق" و"الكاذب" بأنهما غير مصمود له مكتفياً بذلك، لكن حين المقارنة بينهما وبين الأمثلة نجد ما ذكرناه عن طريقة استخدام مصطلح (غير مصمود له)؛ صحيحة؛ فالفراء قارن بين عنصرين نحويين وتحديداً بين كلمتين متضادتين، ولأجل ذلك استخدم مصطلح (غير مصمود له).

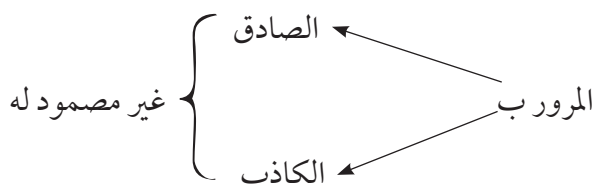

وجاء أحدهما مؤثراً على الآخر، فجاءت لفظة (Lexem) "الصادق" مفرداً؛ مما جعل "الكاذب" مفرداً أيضاً، وكذلك كانت الحالة الإعرابية لـ "الصادق" الجر بالكسرة، وكذلك "الكاذب" الجر بالكسرة، ومن ثم هناك علاقة عكسية (eine Inverse Korrelation) بين كل عنصرين يصفهما الفراء بمصطلح (غير مصمود له)، كذلك وجود علاقة مؤثرة بين الطرفين، خاصة في العلامة الإعرابية، لأجل ذلك سنعود مرة أخرى إلى الأمثلة لنرى مدى تطابق هذا المفهوم معها:

- في المثال الأول تم المقارنة أو الربط بين معرفتين (أو اسمين) متضادتين (المنعم عليهم) و (المغضوب عليهم):
- لأن (المنعم) ← مضاف إليه مجرور، فجاء (المغضوب) ← مضافاً إليه مجروراً.
- (بأحد) ← مفرد، مجرور، كذلك (بزيد) ← مفرد، مجرور.
- (مُؤْمِناً) ← مفرد، خبر كان منصوب، (فَاسِقاً) ← مفرد، خبر كان منصوب.

- في المثال الأخير جاءت المقارنة بين جملتين، وُصف فيهما الفاعل بأنه (غير مصمود به)، وكان الفاعل في الجملة الأولى ← فاعلاً في صيغة ضمير مستتر يعود على مفرد، وجاء الفاعل كذلك ضميراً مستتراً في الجملة الثانية.

نتيجة لذلك يمكن القول إنه لم يكن الهدف من استخدام مصطلح (غير مصمود له) هو الإشارة إلى العموم أو عدم التحديد فقط، كما أوضح بذلك محققا كتاب الفراء (معاني القرآن)، وذلك في محاولة شرحهما لهذا المصطلح؛ حينما قالا: (أي لم يقصد به قوماً بأعيانهم[29]، ثم في موضع آخر: (أي غير مقصودين، يقال: صمده وصمد إليه: أي قصده[30].

إلا أن هذا التفسير المعجمي –وإن كان صحيحاً– ليس كافياً أو واضحاً في شرح هذا المصطلح، والسبب أننا وجدنا خلال الأمثلة المذكورة آنفاً متناقضات نحوية من الصعب التوفيق بينها وبين ما اكتفى به المحققان من تفسير، إلى جانب ذلك أن هذا التفسير لا يمكنه أن يقدم لنا بياناً واضحاً في كيفية استخدام هذا المصطلح عند الفراء، فهو ليس مصطلحاً نحوياً، بل أستطيع القول إنه مصطلح يجمع بين السيميائية والبراجماتية؛ فهو سيميائي دقيق لا يمكن أن يُفهم إلا عن طريق النص دون تجزئته والفصل بين عناصره، وموضحاً ذكاء الفراء في استخدام مصطلحات غير عبثية، كذلك مصطلح براجماتي، فلا يمكن الوصول لمعناه دون النظر في السياق المحيط بالحدث الكلامي.

وهذا يعني أن هذا المصطلح (غير مصمود له) من ناحية التفسير المعجمي لا يحدد أو لا يشير إلى أحد بعينه، لكنه محدد باستخدام معين ولا يقف الأمر عند معناه المعجمي، فالفراء لم يستخدمه دون ضابط وهو ما وضحناه آنفاً، فالمصطلح محكوم بآلية معينة في الاستخدام، وهي الموضحة فعلاً لمعناه لأن التفسير المعجمي لم يوضح لنا ولن يوضح أسباب الاختلاف أو التناقض حين استخدامه.

2-2 - النحويون ومصطلح (غير مصمود له)

في الحقيقة ظهر لي بعد بحث طويل نوعاً ما أن هذا المصطلح قد سقط للأسف من ذاكرة النظرية النحوية العربية، ولم يُستخدم قط بعد الفراء، ولذلك لم أجد لمصطلح

(غـير مصمـود لـه) "الفرائي "اسـتعمالاً أو ذكراً عند نحاة آخرين، سـواء مـن البصرة أو من الكوفة، -كثعلب وغيره مما وصلت لنا من كتبه- عدا واحداً، ألا وهو المفسر الكبير محمد بن جرير الطبري (310/ 923) في كتابه "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" .

فقد ذكر الطبري هذا المصطلح، لكن وقف عند معناه المعجمي، واقتصر في استخدامه على ذلك؛ أي غير مقصود به شخصاً معيناً، وقد غاب عنه -كما تبين لي- قيمة هذا المصطلح الاستعمالية في النص، فلم يتطرق قط لمحاولة شرحه أو بيان استخدامه. والطبري في تفسيره يُكثر النقل عن الفراء، فإذا رجعنا إلى مواضع (غير مصمود له) عند الفراء، فسنجد أن الطبري قد استخدم هذا المصطلح أحياناً فيها، وصرف النظر عنه أحياناً أخرى، لذلك سنذكر نصوص مصطلح (غير مصمود له) عند الطبري وكيف تعامل معه.

1 - في المثال الأول في سورة الفاتحة لم يذكر الطبري مصطلح غير مصمود له [31].

2 - في المثال الثاني في سورة هود لم يذكر أيضاً أو يستخدم الطبري مصطلح غير مصمود له [32].

3 - في المثال الثالث في سورة السجدة استخدم الطبري هذا المصطلح قائلاً:

"وقال (لايستوون) فجمع، وإنما ذكر قبل ذلك اثنين، مؤمناً وفاسقاً؛ لأنه لم يرد بالمؤمن مؤمناً واحداً، وبالفاسق فاسقاً واحداً، وإنما أريد به جميع الفُساق وجميع المؤمنين بالله، فإذا كان الاثنان غير مصمود لهما، ذهبت بهما العرب مذهب الجمع". انتهى كلامه [33].

في الحقيقة عند مقارنة شرح الطبري بما ذكره الفراء، يتبين أنه قد استعار جملة الفراء بحذافيرها ولم يُضف أو يطور فيها شيئاً، من ثم قد نقل مصطلح (غير مصمود له) بلا تعليق عليه أو إضافة إليه أو شرح له.

4 - في المثال الرابع سورة التين فقد استخدم الطبري هذا المصطلح لكن بتحريف فقال:

"قالوا: ولذلك جاز أن يقال (ثم رددناه أسفل سافلين). فيضاف (أفعل) إلى جماعة، قالوا: ولو كان مقصوداً به قصد واحد بعينه، لم يجز ذلك، كما لا يقال: هذا أفضل قائمين، ولكن يقال: هذا أفضل قائم" [34].

اكتفى الطبري باستخدام مصطلح (غير مصمود له) من خلال هذين المثالين؛ مما يوضح أنه لم يتعد في استخدامه المعنى المعجمي، في حين أن الفراء لم يعتمد على معناه المعجمي فقط بل استخدم هذا المصطلح وفق طريقة محددة، وهذا يوضح كيف أن التفكير اللغوي في الفترة المبكرة من تاريخ النحو العربي كان يحمل شيئاً كثيراً من التطور واختلاف التفكير في النظر إلى النص عن الفترات المتأخرة [35]، وعلى سبيل المثال النظر إلى العلاقات بين الكلمات في النص، أضف إلى ذلك أن علماء تلك الحقبة لم يتوقفوا فقط عند أقوال سابقيهم أو معاصريهم، بل كانت لهم نظرات وآراء مختلفة، لذلك لم أجد عند النحويين المتقدمين – بعد البحث – مصطلح (غير مصمود له) بآلية الفراء، وهذا ما دعانا في المقدمة أن نبين ونذكر ما قيل عن التفكير الفلسفي للفراء وقول ثعلب فيه، الذي – بالتأكيد – لم يأت من فراغ، فقد كان ثعلب معاصراً للطبري، وكلاهما قريب جداً من الفراء؛ مما يوضح انتقال التفكير في البحث النحوي إلى مسار آخر وهو الاعتماد على أقوال السابقين في المقام الأول.

3-2 - مؤقت وغير مؤقت

مصطلحان استخدمهما الفراء في مواضع متعددة وكثيرة في كتابه (معاني القرآن)، وبعد البحث والتحري لم أجد من النحويين المتقدمين من تطرق لهذين المصطلحين بالشرح والتعليق –عدا من سأذكر بإذن الله– ، ومن هنا تأتي أهمية هذين المصطلحين في الكشف عن التفكير النحوي للفراء في وقت متقدم، كذلك شيء من النظرية النحوية العربية المبكرة. قد يظن السامع لأول مرة عن هذين المصطلحين أنهما يختصان بتعريف الأسماء، وتنكيرها؛ أي يشير (مؤقت) للمعرفة و(غير مؤقت) للنكرة، لذلك –كما أظن– انصرف كثير من النحاة عن التطرق لهما، أو ربما اعتقد بعضهم أنه اختلاف فقط في أسماء المصطلحات من جانب الفراء، إلا أن هذا غير صحيح تماماً بحسب استخدام الفراء لهما، فالمصطلحان (مؤقت وغير مؤقت) لا يشيران للمعرفة والنكرة ولم يستخدمهما الفراء قط لأجل ذلك.

وفي الواقع هناك صعوبة أحياناً في فهم مصطلحات الفراء، وعلى سبيل المثال هذه الفئة المعجمية المنقسمة إلى ثنائية في التفرع مع تشابه في الاسم (مؤقت/ غير مؤقت)، تشير إلى اسم بأنه مؤقت، وإلى الاسم نفسه بأنه غير مؤقت. ومع ذلك هناك تحديد لبعض الأسماء

بأنها مؤقتة وأخرى بأنها غير مؤقتة، كما نستشف ذلك في معاني القرآن. أضف إلى ذلك أن تحديد أو تعيين الأسماء وعدم تحديدها (specific-non-specific) له علاقة بتفسير هذا المصطلح.

2-3-1 - تحليل أمثلة مصطلح (مؤقت وغير مؤقت)

يتبين أولاً من خلال الأمثلة التالية أن أسماء الأعلام ليست سوى مؤقت، لذلك قدم الفراء مثالاً خلال مناقشته للآية السابعة من سورة الفاتحة يوضح فيه رأيه [36]:

(2 – ب) مررت بعبد الله غيرِ الظريف.

هنا يصف الفراء "عبد الله" بأنه مؤقت، ثم يقول "لا يمكن أن تكون (غير) هنا نعتاً له، بل بدلاً". إلا أن الفراء في الموضع نفسه ذكر مثالاً آخر على كيفية قبول "غير" كنعت، وهو المثال السابق ذكره (1 –أ):

- لا أمرُّ إلا بالصادق غير الكاذب.

وضح الفراء في مثال (1 –أ) أن "غير" هنا نعت للصادق. ومن ثم يمكن أن ندرك – بحسب ما جاء في شرحه – أن كلمة (الصادق) غير مؤقتة، لذلك أمكن أن تكون "غير" نعتًا لها، لكن الملاحظة المهمة كيف لنا أن نتوصل إلى تفسير مصطلح (مؤقت وغير مؤقت) في كلا المثالين؟ خاصة أن الكلمتين (أي عبد الله والصادق) في هذين المثالين معرفتان، ومع هذا فإحداهما قد وصفها الفراء بالمؤقت والأخرى بغير مؤقت [37].

لكن عند النظر في سمات كلتا الكلمتين نجد أن:

- عبد الله (معرفة / اسم علم / محدد يمكن الإشارة إليه وتعيينه).
- الصادق (معرفة / اسم معرّف بـ(أل) / لا يمكن الإشارة إليه وتعيينه).

من ثم فـ"غير" أصبحت نعتاً لمعرفة غير معين أو محدد؛ أي شائع، في المقابل لا يصح أن تكون نعتاً لمعرفة معين غير شائع.

الفكرة الأساسية هنا هي أن الاسم المحدد لا يستقيم أن تكون "غير" صفة له؛ لأنه متاح ومعين في ذهن المتكلم والسامع، وهو معروف بالفعل، ومن ثم ليس في حاجة للمواصفات التي تقدمها الصفة للموصوف. وهذا يوضح مهارة الفراء ودقته في التعامل مع جميع الفئات النحوية، فمع أن كلتا الكلمتين معرفة بحسب قواعد النحو فإنه بحسب الدلالة لكلتا الكلمتين هناك فرق يؤثر في التواصل مع السامع، فعبد الله الذي وصفه الفراء بأنه مؤقت يمكن مشاهدته والإشارة إليه، وهو ليس كالصادق غير المحدد والذي وصفه الفراء بطريق غير مباشر أنه غير مؤقت والذي ينطبق على كل رجل صادق، لذلك فرق الفراء بينهما في هذا المصطلح.

ومما يلفت النظر أيضاً حول هذا المصطلح، ما ذكره الفراء في الآية التالية، وهي من سورة البقرة:

(3 – ت) ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ (38).

يشير الفراء إلى أن (أياماً) مؤقتة –مع ملاحظة أنها نكرة–؛ مما جعله يطرح سؤالاً قبل الشرح، كيف جاز في الكلام ذلك مع أنه لم يُبين عددها؟

فقال إنهم تيقنوا من عدد هذه الأيام بحسب عدد الأيام التي عبدوا فيها العجل وهي الأربعون يوماً كما قالوا، "فلما كان معناها مؤقتاً معلوماً عندهم وصفوه بمعدودة". وهذا يوضح أهمية سيميائية المعنى عند الفراء في وصف الفئات النحوية وتنسيقها.

وفي مناقشات مختلفة حاول الفراء أن يفسر مصطلح (غير مؤقت)، فنقرأ في سورة المائدة:

(4 – ث) ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ (39).

يُخبر الفراء أن العرب تختار الرفع؛ لأن السارق والسارقة غير مؤقتين، من ثم يمكن أيضاً أن نقدر أسلوب الشرط هنا، كالقول: (من سرق فاقطعوا يده)، لكن حين نقدر سارقاً بعينه أو سارقة بعينها فالنصب هو وجه الكلام.

وجاء في سورة النحل:

(5 –ج) ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن دَآبَّةٍ﴾ (40).

يوضح الفراء هنا أن (ما) اسم موصول بمعنى الذي، وهو (غير مؤقت)، وفي مناقشة جميلة في موضع آخر حول وظيفة غير مؤقت مع الفعل وما يمكن أن يُشير إليه، ينوه الفراء إلى أن قولك:

(**6** – خ) أحبب مَن أحببك [41].

جملة صحيحة؛ لأن (مَن) اسم موصول غير مؤقت لهذا الشخص المُحب، لكنه يذكر أنه إذا وقته لم تجز هذه الجملة، بمعنى حين نستخدم اسماً غير مؤقت مع الفعل فإن جملة الشرط صحيحة [42]، ولا تصح جملة الشرط مع اسم مؤقت، وهذا ما وضحه الفراء في المثال الآتي:

(**7** – د) لأضربن هذا الذي ضربك إذ سلّمت عليك [43].

في هذا السياق وصف الفراء شخصاً معيناً بالإشارة إليه وقت حالة معينة، من ثم فهذا الشخص مؤقت ولا يصلح أن نستخدم حالة الشرط هنا، لذلك استخدم ظرفاً لحَدث ماض وهو (إذ)، ويتبين لنا أيضاً أن السياق مع مصطلح (مؤقت) تحول إلى وظيفة ملحوظة في زمن محدد.

وفي هذه المناقشة نفسها يقدم الفراء مثالاً آخر توضيحاً وتأكيداً لرأيه بأن جملة الشرط تكون متوافقة مع (غير مؤقت):

(**8** – ذ) لا تضرب إلا الذي ضربك إذا سلمتُ عليك.

في هذا المثال يبين الفراء أنه يمكن استخدام (إذا)؛ لأن (الذي) هنا غير مؤقت.

من ثم مما هو جدير بالملاحظة أن وظيفة مصطلح (غير مؤقت) في السياق تختلف عن (مؤقت):

1 – يجوز استخدام جملة الشرط معه.

2 – قال الفراء: "فيكون الفعل ماضياً وهو يصلح للمستقبل، إذا كان أصحابه غير مؤقتين، فلو وقته لم يجز" [44]، وهذا يعني أن الفعل الماضي مع (غير مؤقت) يصلح استخدامه للإشارة للمستقبل، وقدم الفراء لذلك أمثلة، منها:

(**9** – ر) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [45].

فقال "ويصدون" ردها على (كفروا)؛ لأنها غير مؤقتة. ووجه الشاهد هنا أن (الذين) غير مؤقت تم استخدامه مع الفعل الماضي (كفروا) وهو بمعنى (الذين يكفرون) مما يفيد المستقبل لا الماضي، ولذلك عاد إليها الفعل المضارع (ويصدون) وهذا المعنى نجده أيضاً في المثال الآتي:

(**10** – ز) قال تعالى ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [46].

ويقصد هنا إلا من (سوف) يتوب ويعمل صالحاً من المسيئين.

من هذه الأمثلة يمكن أن نصل إلى تفسير دقيق في ماهية (مؤقت / وغير مؤقت) عند الفراء؛ فهذا المصطلح في البداية هو مصطلح لا يقف عند حدود المعنى المعجمي فقط بل يأتي تفسيره بحسب ما تشير إليه علامته السيميائية في السياق، وهذا ما يدخل في باب "السيميائية التداولية" (Pragmatische Semiotik).

فإذا انطلقنا مثلاً من العلامة باعتبارها علاقة مجردة بين العناصر، فسيكون في إمكاننا أن نتبنى منظوراً يعتبر مصطلح (مؤقت أو غير مؤقت) هو الدال، أو نعتمد منظوراً آخر يعتبر أن الدال هو ما يُشار إليه. وسبب ذلك هو أن بعض السيميائيين مثل (Charles Sanders Peirce) لا يشترط أن تكون العلامة شيئاً مادياً محسوساً؛ فالدال قد تكون أيضاً فكرة أو إحساساً أو غير ذلك، ولذلك فهو لا ينظر إلى العلامة في ثباتها وسكونيتها، وإنما في حركية عناصرها وعلائقها المولدة للدلالة باستمرار[47]. بل إن موضوع السيميائية عند بيرس في واقع الأمر ليس هو العلامة وإنما اشتغالها وحركيتها، لذلك يذكر مفهوم/ مصطلح (semiosis)، ويعني به "السيرورة التي تعمل بها العلامة باعتبارها علامة"، ومن ثم فإن ما ذكر السيد بيرس قد تمثل في فهم الفراء لهذا المصطلح؛ لأن العلامة في (مؤقت وغير مؤقت) بحركيتها، وهو ما يُشير إليه من محدد ومشاهد أو غير محدد ومعين بغض النظر عن فئة التعريف والتنكير في اللغة ثم وظيفتها في السياق. وبالنظر إلى الأمثلة السابقة لهذا المصطلح عند الفراء يتبين أن الفراء يفرق في وصف المعارف في اللغة العربية، فقد يكون بعضه مؤقتاً وبعضه غير مؤقت، على سبيل المثال وفق ما ورد في معاني القرآن حول أمثلة مصطلح (مؤقت وغير مؤقت):

المعارف التي تفيد التعيين والتحديد وهي مؤقتة:

- العلم كالأسماء.
- الاسم الذي تلحقه ياء الملكية .
- أسماء الإشارة.

وأما المعارف التي لا تفيد التعيين الدقيق؛ أي معرفة بلا تخصيص، وهي – على سبيل المثال–:

- الاسم المعرف بأل (الجنسية) [48] ، الذي لا يُشير إلى شيء محدد بل إلى العموم (الصادق / الكاذب/ المنافق).
- الاسم الموصول (الذي / مَن / ما).
- بالإضافة إلى ذلك الاسم النكرة؛ فهذا كله غير مؤقت.

من الواضح أن الفراء فَهِم مصطلحاته (مؤقت / غير مؤقت) على أنها تفكير نحوي، على الرغم من أن هذه المصطلحات ليست فئات نحوية معروفة عند سابقيه بل – يبدو ظاهرياً– أنها عناصر معجمية (lexikalische Elemente)، إلا أنها تحمل في مفهومها جزءاً من قواعد النحو في اللغة العربية؛ مما يؤكد اعتناء الفراء بالمعنى في فهم النصوص اللغوية وتحليلها وكذلك تكوين الفئات النحوية.

في الحقيقة إن تفكير الفراء اللغوي يُظهر منهجية لغوية دقيقة تندرج تحت الدرس اللساني الحديث، خاصة إذا علمنا أن تفسير (مؤقت / وغير مؤقت) الذي توصلنا إليه يُفسر اليوم في إطار علم تحليل الخطاب (Diskursanalyse)، لذلك تظهر المعضلة –بحسب رأيي– في إدراك بعض مصطلحات الفراء التي تُظهر خطاً متوازياً مع علم تحليل الخطاب في اللسانيات المعاصرة. ولهذا وجدنا تقسيماً حديثاً لنماذج أو فئات نحوية تؤكد وجود هذا التشابه في منهجية التفكيراللغوي، فيذكر الباحثانHopper and Thompson في بحث لهما بعنوان:

"The Discourse Basis for Lexical Categories in Universal Grammar"

أنهما وجدا صفات الأسماء بشكل عام، تنقسم إلى قسمين: صفات مميزة وصفات غير مميزة (individuated and non-individuated attributes)؛ فالأسماء التي لها صفات مميزة في مفهوم السيميائية (Semantic notion) تتميز على الأخص: بـ(المرجعية) (referentiality)؛ أي الإشارة إلى محدد سابق، بينما الأسماء التي تتميز بصفات غير مميزة لا تحمل مرجعية أو إشارة إلى أحد وتشير إلى العموم (generic type membership) [49]، **وهذا باختصار ما التفت الفراء إليه ووضحه في مصطلحه (مؤقت و غير مؤقت) منذ وقت مبكر من تاريخ النظرية النحوية العربية**. بالإضافة إلى ذلك وضح السيد Kinberg أن تفريق الأسماء إلى قسمين على حسب (specific and non-specific) أصبح واضحاً ومعروفاً منذ القرن العشرين [50].

2-4 - النحويون ومصطلح (مؤقت وغير مؤقت)

تبين بعد طول نظر ومطالعة في كتب اللغة في الفترة المبكرة من تاريخ النحو عدم وجود هذا المصطلح بالآلية المستخدمة عند الفراء، وأن كثيراً من النحاة المعاصرين للفراء قد أعرضوا عن استخدامه، على سبيل المثال الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن (830/ 215) وغيره[51]، لكن وجدت أن الطبري [52] قد التفت إلى مصطلح الفراء واستخدمه في كتابه جامع البيان:

"وإنما جاز أن يكون (غير) نعتاً لـ(للذين)، و(الذين) معرفة وليست نكرة؛ لأن (الذين) بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي إمارات بين الناس، مثل زيد وعمرو وما أشبه ذلك، وإنما هي كالنكرات المجهولات، مثل الرجل والبعير وما أشبه ذلك" [53].

وفي فقرة تالية من الصفحة السابقة نفسها يذكر: " أنه خطأ في كلام العرب إذا وصفت معرفة مؤقتة بنكرة".

يوضح الطبري في هاتين الفقرتين ماهية (مؤقت وغير مؤقت)، وفي الحقيقة يتبين أنه قد أدرك- على الأغلب - فهم المغزى من هذا المصطلح، وإن كان تفسيره مُختصراً وليس شاملاً، كما وضحنا آنفاً.

الخاتمة

1 – يتبين لنا من خلال هذا البحث مدى دقة الفراء في استخدام المصطلحات التي لم يكن استخدامها عشوائياً ولا مزاجياً أو كما يُصوّر بعض الباحثين مصطلحات الفراء أن أغلبها مناكفة وتحد لسيبويه ومصطلحاته بسبب ما كان بينهما من منافسة.

2 – اتضح لنا أن مصطلح (غير مصمود له) مصطلح دلالي سيميائي براجماتي، يؤدي وظيفة معينة، خلال أُنْمُوذَج محدد، ولا يمكن معرفة كنهه إلا من خلال النص، الذي كشف لنا عن ماهيته، ومن ثم فهو ليس مصطلحاً نحوياً مَحْضاً.

3 – وُصفت النظرية اللغوية العربية التراثية كثيراً بأنها لم تكن تعنى إلا بالأشكال والقوالب النحوية دون المعنى؛ أي نحو الجملة في المقام الأول، وهذا غير صحيح إجمالاً وإطلاقاً بل كان هناك بعض الإشارات على الاهتمام بالجانب النصي وإن كان قليلاً، إلا أنه لا يصل إلى نظرية متكاملة، إلى جانب ذلك يكشف لنا هذا البحث عن اهتمام الفراء –وهو من النحاة المتقدمين– بالدلالة وباستخدام مصطلحات دلالية لغوية سابقاً بذلك الجرجاني الذي كان يوصف بأنه صاحب أول إشارات دلالية في منهجه في البحث اللغوي.

4 – من خلال هذه المصطلحات المبتكرة عند الفراء قد يتبين لنا لماذا وصف ثعلب الفراء بـ "المتفلسف"؛ وذلك لاستخدامه مصطلحات لا تتعلق بالنحو أو الصرف ألبتة، بل هي مصطلحات سيميائية لغوية وتتعلق برؤية شاملة للنص، لم تفهم آنذاك أو تفسر بشكل سليم، بل تم الإعراض عنها؛ الأمر الذي أدى إلى وصف الفراء بأنه متفلسف لا أكثر.

5 – لم يتعرض لمصطلح (مصمود له وغير مصمود له) بعد الفراء أحدٌ من النحويين لا شرحاً ولا عرضاً ولا استخداماً، باستثناء الطبري، الذي –كما وضحنا– قد استخدمه وذكره لكن لا يدل على أنه فهم مغزاه بدقة، مقارنة بمصطلح مؤقت وغير مؤقت عنده؛ مما يؤكد سقوط هذا المصطلح السيميائي ذي المعاني النحوية من ذاكرة النحو العربي.

6 – المصطلح "مؤقت أوغير مؤقت" هو مصطلح سيميائي ذو إشارة لغوية، وغير متعلق بالفئتين اللغويتين "معرفة ونكرة" اللتين يستعملُهما الفراء أيضاً في مواضع أخرى،

ولكنهما على عكس هاتين الفئتين. ووفقاً للفراء لا نستطيع فهم "مؤقت وغير مؤقت" إلا إذا فهمنا دورَهُما في تنسيق النص، على سبيل المثال كلمة "الذي" قد تنتمي إلى فئة المؤقت في تنسيق واحد وغير المؤقت في تنسيق آخر.

7 – ظهر الفراء نحوياً يبني فئاته النحوية على أساس تحليل الخطاب (Diskursanalyse)، وبحسب هذا الاعتبار فهو يختلف عن النحويين الآخرين وخصوصاً من بعده؛ حيث إنهم ركزوا على نحو الجملة و على تصنيف الكلمات متنوعة الأشكال وفقاً لمعايير ثابتة، بينما الفراء لم يكن كذلك.

8 – أغلب الظن أنه قبل وأثناء التقعيد النحوي لقواعد اللغة العربية في القرن الرابع على يد بعض النحاة مثل؛ المبرد (286 هـ/ 899 م) أو أبي بكر ابن السراج (316هـ/ 928م) قد تصوروا أن مصطلحات الفراء مثل (مصمود له / غير مصمود له) أو (مؤقت / غير مؤقت) مكررة وتفيد الوظيفة نفسها أو لم يتبينوا لها وظيفة نحوية دقيقة بحسب نحو الجملة المنظور فيه والمستخدم في التحليل، لذلك ضربوا عنها صفحاً، إلا أنه قد تبين لنا أن الفراء لم يكن بهذه البساطة ليستخدمَ مصطلحات مكررة لا فائدة وظيفية منها.

9 – في الحقيقة إن مصطلحات الفراء التي تم تقديمها وشرحها هنا توضح أن هذه المصطلحات قد تجاوزت نحو الجملة، وهي تُعتبر ضمن دائرة "نحو النص"، من ثم تجاوز الفراء، في بعض الأحيان من خلال هذه المصطلحات في التفكير والنظر، مستوى الجملة إلى ما وراء الجملة في الفقرة والنص، وهذا يدل على أن النص عنده قطعة كاملة، نظر إليه نظرة متماسكة وهيكلاً متواصل الأجزاء.

10 – يكشف لنا هذا البحث شيئاً من كنوز التراث العربي وأن النظرية العربية النحوية المبكرة كانت تحمل إشارات اهتمام بالنص متواضعة، إلا أن هذا الاهتمام قد توقف لاحقاً وفي فترة مبكرة للأسف وانكبت الدراسات اللغوية العربية تتخذ الجملة وحدة لغوية كبرى للتحليل، كما هو واضح عند نحويي القرن الرابع وما بعده.

هذا ما تيسر بيانه والله من وراء القصد.

الهوامش والمراجع

(1) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي: **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، 1986، ص 13.

(2) ليس المقصد هنا التقليل من أهمية (نحو الجملة) كما يفعل بعض اللغويين العرب حديثاً حين يقارن نحو الجملة بنظريات الدرس اللساني الكثيرة بعد دي سوسير، لكن الهدف هنا أن نحو الجملة في الفترة المبكرة من تاريخ النظرية العربية لم يكن مسيطراً تماماً على التفكير أو التحليل اللغوي عند جميع النحاة المتقدمين وإنما جاء بعد التقعيد النحوي، لذلك نوضح في هذا البحث بعضاً من آثار اعتماد بعض النحاة المتقدمين كالفراء على أساليب أخرى تُعتبر حديثة لتوضيح فكرة أو مصطلح.

(3) هذا ما أكده ووضحه السيد فان ديك كما سيأتي، لكن من باب العلم نذكر أن اللغوي الأمريكي (Fraser) يرفض هذا التفسير وحاول أن يبرهن في بحث له عام 1990 **على أن علامات تحليل الخطاب "Discourse Markers"** لها معنى عملي في المقام الأول والأخير، ر مرتبط بنوايا المتحدث التواصلية وليس المعنى الدلالي. إلا أن الكثير من اللغويين الأمريكيين لا يوافقونه. انظر في بحثه:

Fraser, Bruce: "An Approach to Discourse Markers". **Journal of Pragmatics**, 14, 1990,383-395.

(4) - Van Dijk, Teun: **Text and Context. Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse**, London: Longman Linguistic Library, 1977, P 4.

(5) يوسف، أحمد: **الدلالات المفتوحة، مقاربة سيميائية في فلسفة العلامة**، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الاختلاف، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 19.

(6) إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج3، ص 13 / 14.

(7) انظر ترجمة الفراء في كل من:

– الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، الأردن: مكتبة المنار، 1985، ص 81.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد: **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد، الطبعة الأولى، طهران: 1971، ص 73.

– طاش كبرى زاده، أحمد بن مصلح الدين مصطفى: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985، ص 166.

– البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، الجزء الثاني، إستانبول:

طبع بعناية وكالة المعارف الجلية، 1951، ص 514.

– الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ص 131.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الفكر، 1979، ص 333.

(8) - Talmon, Rafael: "The Philosophizing Farra?: An Interpretation of an Obscure Saying Attributed to the Grammarian θA?lab," **Studies in the History of Arabic Grammar II**": herausgegeben von Kees Versteegh und Michael G. Carter, 265-279, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company: 1990, P. 267.

(9) "The Philosophizing Farra?", P. 268.

(10) الفراء، يحيى بن أحمد (أبو زكريا): **معاني القرآن**، تحقيق: محمد النجار ويوسف نجاتي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب، 1983، ص 7.

(11) تفسير هذه الجملة على النحو الآتي: "ولا يُقال للمعرفة أو الكناية (أو المكني من مصطلحات الفراء ويقصد بها الضمير) أحد، إذ شاكل (أي شابهت الكناية) المعرفة كأنه (أي أحدٌ) ليس في الكلام".

(12) معاني القرآن، ج 2، ص 10.

(13) معاني القرآن، ج 2، ص 332.

(14) معاني القرآن، ج 3، ص 277.

(15) ذكر ابن هشام أن غير "لا تتعرف حتى بالإضافة، لشدة إبهامها". انظر: ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب: الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1421هـ/ 2000م، ص 456.

(16) السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الجزء الأول، دمشق: دار القلم، 1993، ص 71.

(17) أعني هنا أن المقارنة كانت بين مبتدأ الفعل الناسخ كان المفرد (كان هو مؤمناً أو كان هو فاسقاً) والذي يُسمى بحسب نحويي الغرب أيضاً (الفاعل)، وهذا صحيح، فالمبتدأ والفاعل يُوصف في النحو العربي بأنه مُسند إليه، وبيت القصيد هو أن هذا المبتدأ أو الفاعل وُصف بأنه (غير مصمود له)، لذلك جاء جواز استخدام الجمع بجانب المثنى؛ لأن الأصل أن يكون الخبر مثنى فقط (يستويان).

(18) ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف، سنة 1401 / 1981، ص 2495.

(19) وفي حديث معاذ بن الجموح –رضي الله عنه– في قتل أبي جهْلٍ: (فصَمَدْتُ له حتى أمْكَنتْنِي منه غِرّةٌ.) أي وَثبْتُ له وقصدْتُهُ وانتظرت غفلته. لسان العرب.

(20) مسعود، جبران: **معجم الرائد**، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين،1964.

(21) - Owens, Jonathan: **Early Arabic Grammatical Theory Heterogeneity and Standardization**, Amsterdam: Benjamins, 1990, P. 157-170.

(22) - Eco, Umberto: **Einführung in die Semiotik**, (UTB 105), München: W. Fink, 1972, P. 11.

(23) - "Cohesion is a semantic relation between an element in the text and some other dement that is crucial to the interpretation of it". Halliday, M.A.K. and Hasan, R: **Cohesion in English**, London, P. 8.

(24) راجع: شرح وتفصيل المثال الأول في الصفحات السابقة.

(25) أي شابه وماثل المعرفة.

(26) كما في المثال 3 من أمثلة غير مصمود له السابقة الذكر.

(27) كما في المثال 2.

(28) معاني القرآن، ج 1، ص 7.

(29) معاني القرآن، الجزء 1، ص 7 الهامش 1.

(30) معاني القرآن، ج 2، صفحة 332، الهامش 3.

(31) الطبري ،محمد بن جرير أبو جعفر: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بـ "تفسير الطبري"**، تحقيق: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، المجلد الأول، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1951، ص 180،181،182 وكذلك، "تفسير الطبري"، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرياض: دار هجر للطباعة والنشر، 2003.

(32) تفسير الطبري، ج 15، ص 295 ، 296 ، 297.

(33) تفسير الطبري، ج 18، ص، 624 ، 625.

(34) تفسير الطبري، ج 24، ص، 516 ، 517.

(35) لمعرفة كيفية تطور الفكر النحوي لاحقاً واعتماده على نحو الجملة كأساس وحيد في فهم النصوص اللغوية وتحليلها، انظر مثلاً كلاً من: الزجاج، إبراهيم بن السري: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، 1988. كذلك: النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل: **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، القاهرة:

عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية، 1985.

(36) معاني القرآن، ج1 ، ص 7.

(37) المعارف في اللغة العربية سبعة: الضمير، والعلم ، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرّف بـ(أل)، والمضاف إلى معرفة، والنكرة المقصودة بالنداء.

(38) معاني القرآن، ج 1، ص 50.

(39) معاني القرآن، ج1، ص 306.

(40) معاني القرآن، ج2، ص 104/ 103.

(41) معاني القرآن، ج1، ص 243.

(42) معاني القرآن، ج2، ص 103.

(43) معاني القرآن، ج1، ص 243.

(44) معاني القرآن، ج1، ص 243.

(45) معاني القرآن، ج1، ص 243 والآية رقم 25 من سورة الحج.

(46) معاني القرآن، ج1، ص 244 والآية رقم 60 من سورة مريم.

(47) Einführung in die Semiotik, S. 105.

(48) أل الجنسية، وهي الداخلة على اسم لا يراد به معين، بل فرد من أفراد الجنس، من مثل قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ فتشمل كل أفراد الجنس، من ثم تعريفها لفظي فقط ونكرة في المعنى.

(49) - Hopper, and Sandra Thompson: "The Discourse Basis for Lexical Categories in Universal Grammar", **Language 60**, 1984, 703-752. P. 711.

(50) - Kinberg, Naphtali: "A Lexicon of al-Farraa's Terminology in His Quran Commentary: with full Definitions, English Summaries and Extensive Citations, "**Handbuch der Orientalistik**, 1. Abt., Bd. 23. Leiden: Brill, 1996, P. 965, 966.

(51) سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط): **معاني القرآن**، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990وكذلك، معمر بن المثنى (أبو عبيدة): مجاز القرآن، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1954.

(52) يعتمد الطبري في تفسيره بوضوح على تفسير الفراء وآرائه، ولذلك ينقل منه كثيراً.

(53) تفسير الطبري، ج 1، ص 181.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق خليفة الشايجي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: jsis@ku.edu.kw - E-mail -الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS alsharia_ku

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products